

## قراءة في ميزانية الدولة

### لسنة 2016

تمرّ تونس في الوقت الراهن بالعديد من الصعوبات والتحديات على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي وذلك نتيجة التأثيرات السلبية لتفشي ظاهرة الإرهاب وطنيا ودوليا من جهة، والظرف الإقتصادي العالمي من جهة أخرى، إضافة الى جملة من التحديات ذات العلاقة، مثل التشغيل والتنمية الجهوية التي تعتبر من ضمن الركائز الأساسية لا فقط لإرساء مقومات التنمية الشاملة والعادلة بل لمقاومة الإرهاب والتخريب أيضا.

كلّ هذه العوامل مجتمعة فرضت ارتفاعا بـ 52% في حجم ميزانية الدولة المقدره لسنة 2015 بالنسبة لسنة 2010 وذلك نتيجة ارتفاع حجم الأجور بـ 71% وتطور حجم الدعم، هذا الوضع سيزداد تعكرا خاصة في ظل تراجع نسق النمو في الفترة المتراوحة بين 2010 و 2015، مما زاد في نسبة المديونية التي ستؤثر سلبا على هيكله ميزانية الدولة لسنة 2016 وهو من شأنه ان يعيق نسق النمو خاصة في ظل تراجع المحركات الاساسية على المستوى الخارجي نظرا لصعوبة الظرف الاقتصادي العالمي و على المستوى الداخلي نظرا لاعتلال الطلب الداخلي الذي يشكو من تفاقم التراجع المسجل في المقدرة الشرائية للمواطن.

المداهيل الجبائية لسنة 2016 والمقدرة بـ 20600 م د تطورا هاما في حدود 11.1% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2015. هذا التطور سينتج أساسا عن توقع:

- ✓ نمو الضريبة على الدخل بنسبة 15.8% .
- ✓ نمو الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 15.8%.
- ✓ تطور مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 12.1%.
- ✓ تطور مردود المعلوم على الإستهلاك بـ 24.6%.

يبين الرسم البياني التالي تطور مورد ميزانية الدولة (بحساب م د) في الفترة المتراوحة بين 2010 و 2016.

يقدر حجم الميزانية لسنة 2016 بـ 29250 م د باعتبار القروض المحالة أي بزيادة في حدود 7.3% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2015. وقد ارتكزت هذه التقديرات على جملة من الفرضيات منها النتائج المتوقعة لسنة 2015 والنتائج المرجوة لسنة 2016 (تحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 2.5% بالأسعار القارة و 7.9% بالأسعار الجارية) مع فرضية تحديد معدل سعر النفط في حدود 55 دولار للبرميل ومستوى سعر صرف الدولار بـ 1.97 دينار.

تتوزع ميزانية الدولة إلى موارد ذاتية بـ 22656 م د وموارد اقتراض بـ 6594 م د. تنقسم الموارد الذاتية إلى مداخيل جبائية بقيمة 20600 م د وأخرى غير جبائية بقيمة 2056 م د، حيث من المتوقع أن تعرف

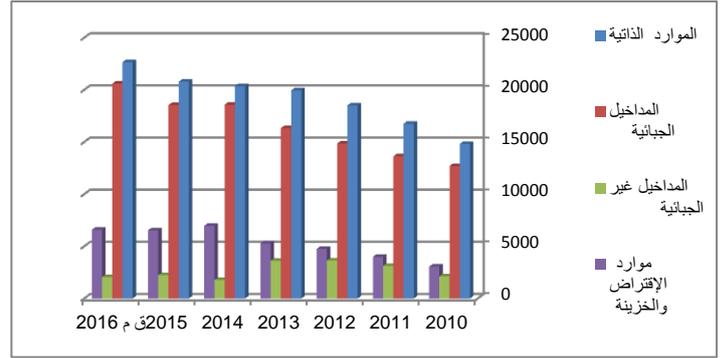
وتجدر الإشارة إلى أن نفقات التصرف دون اعتبار النفقات الموجهة نحو الدعم قد عرفت تطورا هاما من 14470 م د سنة 2015 الى مستوى 16007 م د مسجلة بذلك زيادة بحوالي 1537 م د (10.6%). هذا التطور يعزى أساسا للمنحى التصاعدي في نفقات الأجور التي تمثل حوالي 70% من نفقات التصرف وحوالي 45% من الميزانية و57.4% من الموارد الذاتية، حيث قدرت بـ 13000 م د كـمبلغ جملي مسجلة بذلك زيادة بـ (11.8%) أي ما يعادل 1369 م د مقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وذلك جراء الرفع من الإعتمادات المرصودة لتغطية الزيادة في الأجور والترقيات والإنتدابات المبرمجة لسنة 2016.

أما في ما يتعلق بنفقات التسيير، فقد عرفت بدورها تطورا طفيفا بـ 3% حيث بلغت هذه النفقات 1055 م د مقابل 1024 م د مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015.

وفي ذات السياق، فإن النفقات الموجهة للدعم اخذت منحى تنازلي من 5514 م د سنة 2013 و 2766 م د كنتائج منتظرة نهاية سنة 2015 الى حدود 2612 م د كنتائج تقديرية لسنة 2016، أي بنقص قدره 154 م د (5.6%).

ويترجم هذا التراجع لسنة 2016 السياسة المتبعة من قبل الدولة في الحد من هذه النفقات التي عرفت تطورا هاما في الفترة المتراوحة بين سنتي 2010 و 2013. غير أن هذه السياسة لا تعني التغاضي عن أهمية الجانب الاجتماعي لتدخل الدولة بقدر ما تطرح إشكالية مراجعة منظومة الدعم من خلال التحكم التدريجي في هذه النفقات أولا، وتوجيهها لفائدة الفئات المستحقة دون غيرها، ثانيا. ويقترح في هذا الجانب تمكين المؤسسات الصناعية والمستفيدة من الدعم خاصة الموجه نحو المحروقات، من التوجه مباشرة نحو السوق العالمية وبالتالي تحمل الكلفة الحقيقية لهذه المواد.

أما عن الجانب التنموي، أي النفقات الموجهة للتنمية، ورغم ما شهدته من تحسن نسبي حيث قدرت بـ 5401 م د مقابل 5264 م د كنتائج منتظرة لسنة 2015، فبقى دون المأمول خاصة في ضل التحديات المطروحة ودور الدولة كمستثمر في هذه الفترة الإنتقالية حيث تكون مطالبة بالمبادرة لإرجاع الثقة من ناحية، وتحسين مناخ الأعمال من



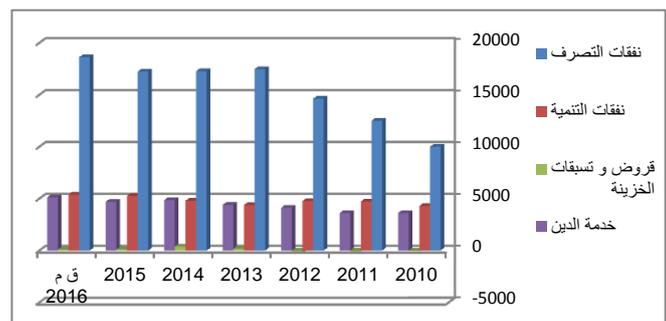
بالنسبة للمداخيل الغير جبائية، فهي تقدر بـ 2056 م د مقابل 2238 م د لسنة 2015 أي بانخفاض قدره 8.1%. أما بخصوص موارد الإقتراض، فقد ضببطت تقديرات موارد التمويل لسنة 2016 بـ 6594 م د على أساس تمويل عجز الميزانية دون اعتبار التخصيص والهبات (3664 م د) و تسديد أصل الدين العمومي المقدر بـ 3280 م د حيث تتوزع موارد التمويل من تمويل داخلي بقيمة 2000 م د و تمويل خارجي بقيمة 4564 م د.

وتجدر الإشارة الى أن نفقات ميزانية الدولة لسنة 2016، قد ارتكزت على جملة من الخيارات التي ترمي إلى:

- ✓ التحكم في نفقات التسيير.
- ✓ التحكم في نفقات الأجور.
- ✓ التحكم في نفقات الدعم.

وبالتالي وبناء على هذه التقديرات، تم ضبط نفقات الدولة دون اعتبار تسديد خدمة الدين العمومي بـ 24020 م د، تتوزع على النحو التالي: قدرت نفقات التصرف لسنة 2016 بـ 18619 م د مسجلة ارتفاعا بـ 8% أي ما يعادل 1383 م د بالمقارنة مع النتائج المنتظرة نهاية سنة 2015.

يبين الرسم البياني التالي تطور نفقات ميزانية الدولة (بحساب م د) في الفترة المتراوحة بين 2010 و 2016.



كما تضمن هذا القانون العديد من الإجراءات للحد من التهريب والتصدي للتجارة الموازية من خلال التخفيض في المعاليم الديوانية المستوجبة عند توريد المواد الأولية والمواد النصف مصنعة والتجهيزات، والتقليص في معلوم الإستهلاك لبعض المنتوجات قصد التخفيف من الضغط الجبائي والحد من ارتفاع أسعارها ومقاومة ظاهرة تهريبها. هذا بالإضافة إلى الإصلاح الديواني من ناحية، وتبسيط إجراءات فتح مكاتب الصرف للأشخاص المعنويين، ما من شأنه أن يحد من ظاهرة التهريب وإدماج التجارة الموازية في الإقتصاد المهيكل.

إلا أن هذه الجوانب الإيجابية لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 لا تحجب عديد النقائص المتمثلة في الإنعكاسات السلبية لتواصل ارتفاع نسبة التضخم على المقدرة الشرائية للمواطن وما قد ينجر عنه من تحركات اجتماعية ونقابية. وفي نفس السياق فقد تم تقدير الميزانية بناء على ارتفاع الموارد الجبائية بـ 2000 م.د. وتحقيق نسبة نمو بـ 2.5% وهي فرضيات صعبة التحقيق نظرا للصعوبات الإقتصادية والأمنية التي تمر بها البلاد.

ومما سيزيد من الصعوبات، تواصل تدهور سعر صرف الدينار التونسي، ما من شأنه أن يؤثر على سياسة التداين المتبعة من قبل الدولة ناهيك و أن نفقات خدمة الدين العمومي لسنة 2017 تقدر بـ 8000 م د وهو مبلغ جد مرتفع.

ولتفادي مثل هذه النقائص يمكن اقتراح جملة من الإجراءات تتمحور حول عنصرين أساسيين. يتمثل العنصر الأول في تحسين مردودية الجبائية، فيما يهتم العنصر الثاني بترشيد وحوكمة النفقات خاصة منها الموجهة نحو الإستهلاك.

### فعلى مستوى الجبائية

✓ مقاومة التهريب الجبائي وإرساء مبدأ الشفافية والعدالة الجبائية، وذلك من خلال توسيع قاعدة المنضوين تحت النظام الحقيقي والحد زمنيا من التمتع بالنظام التقديري بالنسبة للشركات والمهن الحرة.

✓ مراجعة نسبة الأداء على الشركات مع توسيع القاعدة الجبائية.

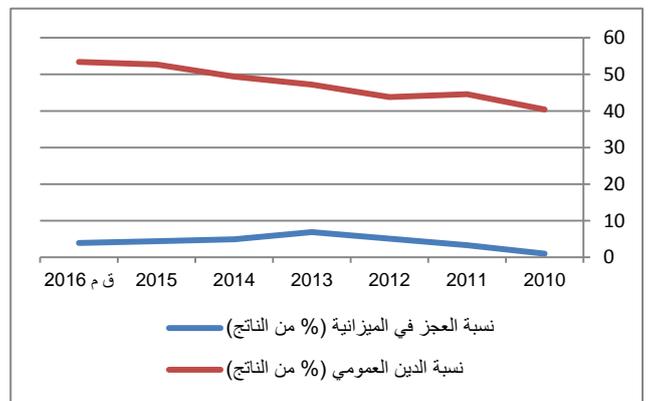
ناحية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب النفقات موجهة للأجور والإستهلاك ولا تساهم بالتالي في دفع الإستثمار وخلق الثروة.

وفيما يتعلق بنفقات تسديد الدين الخارجي، فإن خدمة الدين العمومي قدرت بـ 5130 م د لسنة 2016 مقابل 4700 م د كنتائج منتظرة لسنة 2015 مسجلة بذلك زيادة بحوالي 9.1%.

أما بالنسبة لاحتياجات الإقتراض لسنة 2016، فقد ضببت تقديرات موارد التمويل بـ 6594 م د على أساس تمويل عاجز الميزانية دون اعتبار التخصيص والهبات (3664 م د) وتسديد أصل الدين العمومي المقدر بـ 3280 م د، حيث تتوزع موارد التمويل بين داخلي بقيمة 2000 م د وخارجي بقيمة 4564 م د.

على هذا الأساس، وبالنظر لحجم الدين العمومي لسنة 2015 المقدر بحوالي 46051 م د والذي ينتظر أن يبلغ في موفى سنة 2016 ما قيمته 50354 م د أي ما يعادل 53.4% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تضمن قانون المالية لسنة 2016 جملة من الإجراءات الهامة المتعلقة بتحسين الموارد الجبائية المتمثلة أساسا في توسيع قاعدة تطبيق الضريبة على الدخل والأداء على القيمة المضافة علاوة على مزيد تشجيع الإستثمار في الأنشطة الواعدة وذات نسبة إدماج مرتفعة.

يبين الرسم البياني التالي تطور نسبة العجز في الميزانية و نسبة الدين العمومي في الفترة المتراوحة بين 2010 و 2016.



✓ إرساء منظومة الاداءات الجبائية المحلية للتشجيع على التصريح التلقائي.

### على مستوى ترشيد النفقات

✓ مزيد التحكم في النفقات المخصصة للأجور من خلال دعم التكوين المستمر، بما يمكّن من إضفاء مزيد من المرونة على التصرف في الموارد البشرية داخل الإدارة وبالتالي يخفض من اللجوء إلى الإنتدابات.

✓ ترشيد النفقات القارة من خلال منح هامش من المرونة في المصاريف .

✓ توجيه الدعم نحو الفئات المستحقة من خلال إرساء آلية تؤمّن التدخل المباشر.

✓ إستعمال القروض في مشاريع تنموية.

✓ مزيد تحسين آلية انتقاء المشاريع التنموية من خلال وضع تصور للإنجاز قبل البرمجة، وذلك لتفادي العوائق المحتملة.

✓ تعميم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

يحوصل الجدول التالي التوازن المقترح لميزانية الدولة لسنة 2016.

بحساب م د	ق م	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
		22656	20778	20355	19960	18504	16753	14823	الموارد الذاتية
		20600	18540	18581	16334	14864	13630	12699	المداهيل الجبائية
		2056	2238	1774	3626	3640	3123	2124	المداهيل غير الجبائية
		6594	6536	6970	5290	4755	3997	3061	موارد الإقتراض والخرينة
		29250	27314	27325	25250	23259	20750	17884	مجموع الموارد
		18619	17236	17275	17476	14629	12503	10001	نفقات التصرف
		5401	5264	4801	4387	4766	4729	4302	نفقات التنمية
		100	114	385	176	-260	-89	-36	قروض وتسبقات الخرينة
		5130	4700	4864	4406	4123	3607	3616	خدمة الدين
		1850	1660	1515	1411	1272	1190	1152	الفائدة
		3280	3040	3349	2995	2851	2417	2464	أصل الدين
		3664	3816	4082	5261	3641	2128	651	العجز دون التخصيص والهيئات
		3,9	4,4	4,9	6,9	5,1	3,3	1	من الناتج (%)
		50354	46051	40773	36616	31420	28769	25640	حجم الدين العمومي
		53,4	52,7	49,4	47,2	43,8	44,6	40,4	من الناتج (%)

وليد المانسي<sup>1</sup>

[walid.mensi@itceq.tn](mailto:walid.mensi@itceq.tn)

بإشراف من سامي بوسيدة<sup>1</sup>

يخضع إصدار هذه النشرة

لمسؤولية الإدارة العامة للمعهد.

كل الآراء التي تضمنتها هي آراء

المؤلفين

التحرير:

المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

24، نهج لبنان 1002 – تونس البلديدير

email : [tribune@itceq.tn](mailto:tribune@itceq.tn)

مدير النشرة :

حبيب زيتونة

المسؤول :

عفاة بن عرفة

التوزيع :

إدارة التوثيق والتكوين والتعاون

email : [diffusion@itceq.tn](mailto:diffusion@itceq.tn)

منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية  
والدراسات الكمية

الهاتف : (+216) 71 802 044

الفاكس : (+216) 71 787 034

الموقع : [www.itceq.tn](http://www.itceq.tn)

البريد الإلكتروني : [contact@itceq.tn](mailto:contact@itceq.tn)

